جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University for Security Sciences

أوراق السياسات الأمنية | Security Policy Papers

Volume 1, Issue (1), 2020, 1-8, https://nauss.edu.sa http://spp.nauss.edu.sa/spp

ورقة تحليل سياسات أمنية

التبعات الاقتصادية لتفشّي فيروس «COVID-19» على اقتصادات الدول: سياسات وتدابير حماية الاقتصاد الوطني من الانهيار

The Economic Consequences of the COVID-19 Virus for State Economies: Policies and Measures to Protect National Economies from Collapse

رابح بحشاشي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة ١، الجزائر

Rabah Behchachi

Faculty of Economic and Business Sciences, University of Haji Lakhdar Batna 1, Algeria

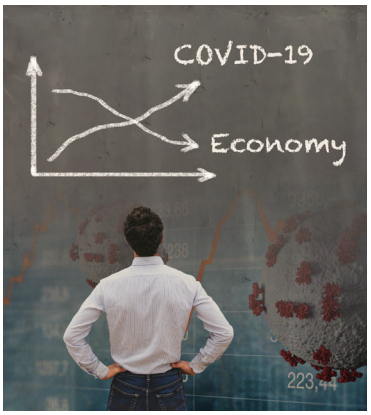

المخرجات الرئيسية

- توحيد الجهود بين دول المنطقة في مجال مكافحة تفشي وباء كورونا بين فئات المجتمع وخاصة في المدن الكبرى.
- تسديد رواتب وأجور العاملين المتضررين من الحجر الصحي بالشراكة مع صناديق الضمان الاجتماعي المختلفة، والخزينة العمومية للدولة.
- تطبيق الإدارة الالكترونية في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للتقليل من حركة الأشخاص.
- تأجيل تسديد الضرائب، مع إمكانية إعادة جدولتها بالنسبة للمؤسسات والشركات التي توقف نشاطها جزئياً أو كلياً (السياحة، النقل).

المستخلص

تناقش هذه الورقة أزمة تفشي وباء كورونا من خلال رصد وتحليل تداعياتها الاقتصادية على العالم، مع التركيز على تأثير هذه التداعيات على دول العالم العربي. وتجيب الورقة عن تساؤل رئيس مؤداه: ما التبعات الاقتصادية لتفشي فيروس (COVID-19) على اقتصادات الدول؟ وما السياسات والتدابير التي ينبغي القيام بها لحماية الاقتصاد الوطني من الانهيار؟. وتقوم إستراتيجية دول المنطقة في اتباعها سياسات إدارة الأزمة وتجنُّب التبعات الاقتصادية الناتجة عن تفشي الفيروس، على عشرة تدابير موزعة بين القطاع

Abstract

This paper sheds light on the Coronavirus (COVID-19) outbreak crisis. It records and analyzes the global consequences of the virus outbreak, and particularly its consequences for the Arab world. The main questions of the paper are: What are the economic consequences resulting from the COVID-19 outbreak for state economies? What are the policies and measures that should be followed and taken for protecting a national economy from collapse? The strategy of countries in the region when following crisis management policies and avoiding the economic consequences of the COVID-19 outbreak is based on ten measures applied to the financial sector and economic

SPP© 2020. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

CrossMark

المالي والنشاط الاقتصادي والاجتماعي، وهي على النحو التالي: السياسة المالية والسياسة النقدية، والحسابات السيادية، والتكفل الحكومي بتكاليف الحياة للفئات غير المصرَّح بنشاطها الاقتصادي، والتجارة البينية بين دول المنطقة والأسواق الأفريقية، ومتابعة التحويلات المالية من الخارج وإليه ومراقبتها، والإنتاج الفلاحي، ومراقبة الأسواق مع التعجيل بتطبيق الإجراءات العقابية على كل المخالفين، وتفعيل دور المجتمع المدني والجمعيات الخيرية الوطنية والمحلية والدولية، وممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وأخيرًا الشفافية والإفصاح عن نتائج الأعمال المرتبطة بإدارة الأزمة.

and social activities. These measures are as follows: the financial policy and monetary policy, the sovereign funds, the governmental guarantee of family costs for categories of people who are unauthorized to practice economic activity, the trade traffic between the region's countries and African markets, monitoring financial transfers from and to other countries, agricultural production, market surveillance and rapid enforcement of penalties on all offenders, activation of the roles of civil society, charitable organizations (whether they are national, local, or international), the social responsibility of institutions, and transparency and disclosure of business outcomes associated with crisis management.

1. المقدمة

في 31 ديسمبر من عام 2019م، أُبلِغ المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في الصين بحالات الالتهاب الرئوي المسبِّب لمرض غير معروف اكتُشف في مدينة ووهان بمقاطعة هوبي الصينية، وأُعلِن فيما بعد أنه فيروس «كورونا» المسبِّب لتلك الحالات من قِبَل السلطات الصينية يوم 7 يناير 2020م. لم تتوقَّع الصين أنها ستتعرَّض لوباء يُنسيها اهتمامها بالحياة الاقتصادية؛ فقد تجاهلت الموضوع في الأسابيع الأولى، ولكن بمجرد أن تضاعف العدد ليصل في مدينة ووهان الاقتصادية وحدها إلى 7000 حالة، هنا دُق ناقوس الخطر واتُّخذت إجراءات الاحتواء أو الحجر الصحي، كما دُعم بإجراءات وقائية لتفادي انتشاره، لكن الأمر خرج عن السيطرة وانتشر الوباء في القارات الخمس وأحدث في أيام قليلة ما لم يتصوره أحد؛ فقد فقدت إيطاليا وحدها وحتى يوم 26 مارس 8215 شخصًا، كما سُجلت 62013 إصابة مؤكدة، أما الصين وفي اليوم نفسه فسجلت 3287 حالة وفاة، أما حالات الإصابة فقد بلغت 81285 حالة.

وزادت شدة الخوف من الوباء في أرجاء العالم؛ حيث وقفت الدول الكبرى عاجزةً أمام هذا الوباء؛ فلم تجد له اللقاح المناسب والدواء الشافي، فلجأت إلى العزل الصحي والاجتماعي، الذي اعتبرته الصين وكثيرٌ من دول العالم المنقذ الوحيد للتقليل من عدد الإصابات في العالم، فأغلقت الحدود بين الدول.. حتى إن الاتحادات الدولية والإقليمية أصبحت مهددةً بالانهيار؛ حيث صارت كل دولة تبحث عن حلٍّ لنفسها من هذه الجائحة غير المتوقَّعة.

لقد أحدث انتشار فيروس «كورونا» آثارًا سلبية كبيرة على اقتصادات الدول والشركات والقطاعات الإنتاجية؛ حيث وضعت «الأونكتاد» سيناريو يوضح تأثير هبوط أولي على الاقتصاد، ووجدت أن العجز سيكون بمقدار تريليوني دولار في الدخل العالمي، و220 مليار دولار في الدول النامية، باستثناء الصين،

مع توقع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 0.5%، هذا يعني خسائر تُقدَّر بنحو تريليوني دولار للاقتصاد العالمي هذا العام. أما بعض الدول، مثل كندا والمكسيك وأمريكا الوسطى، ودول شرق وجنوب آسيا والاتحاد الأوروبي، فإنها سوف تشهد تباطؤًا في النمو بين 0.7% و0.9%.

كما أن الدول التي تربطها علاقات مالية قوية مع الصين ربما ستكون الأقل قدرة على التعافي من تأثير أزمة «كورونا»، كما أن الدول النامية التي تعتمد على تصدير المواد الأولية لن تكون بعيدة عن الأزمة بسبب الديون وضعف العوائد التصديرية بسبب الدولار القوي، وأن احتمال وجود دولار أقوى في الوقت الذي يسعى فيه المستثمرون إلى البحث عن ملاذات آمنة لأموالهم، والارتفاع شبه المؤكد في أسعار السلع مع تباطؤ الاقتصاد العالمي.. ذلك كله يعني أن مصدِّري السلع الأساسية معرّضون للخطر بشكل خاص، وأن المخاوف باتت تتزايد مع حظر السفر؛ حيث قدرت الهيئة الدولية للنقل الجوي (إياتا) الخسارة في عائدات قطاع الطيران المدني بين 63 و113 مليار دولار.. وفي حال انتشر الفيروس بشكل أوسع، فإن أسوأ السيناريوهات هو خسارة 19% من العائدات العالمية في القطاع. كما أعلنت كثير من وكالات السياحة أن القيود المتصاعدة على التنقُّل والسياحة بجميع أنواعها قد تؤدي إلى خسائر شهرية لصناعة السياحة العالمية تقدَّر بحوالي 47 مليار دولار أمريكي.

وقد انعكس انتشار الفيروس على الطلب العالمي على النفط، فانهارت أسعار النفط، فضلًا عن زيادة الإنتاج، بالتزامُن مع طفرة النفط الصخري الأمريكي.. غير أن ثمَّة إجماعًا على أن أسبابًا أخرى تقف وراء ظاهرة اقتصادية سياسية مركبة، هذا الوضع أثَّر سلبًا على معنويات المستثمرين؛ فدفع كثيرًا منهم إلى التوجُّه نحو الأصول الآمنة على غرار الذهب، التي يُنظر إليها باعتبارها ملاذًا آمنًا للتحوُّط في أوقات الأزمات.. إن القلق يزيد يومًا بعد يوم، خاصةً بسبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الصيني بنسبة 1%، وقد يكون أكثر خلال الربع الثاني من العام 2020م.

هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي الخطير جعل دول العالم والمجموعات الاقتصادية والمؤسسات المالية تُسارع إلى اتخاذ إجراءات وتدابير احترازية للعمل على احتواء التداعيات السلبية.. فالانتشار السريع للفيروس يعني أنه لم يعُد هناك أي شك في تعطيله للاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من العام 2020م.

لقد كان لانتشار فيروس «كورونا» تداعيات كبيرة على الاقتصاد العالمي الذي تلوح بوادر انهيار وشيك له، حيث أصبح لا يمكن للبنوك المركزية أن تحل الأزمة وحدها، بل إن هناك حاجة إلى سلسلة من الاستجابات السياسية والإصلاحات المؤسساتية لمنع الفزع الصحي العالمي.

2. المنهجية

لتدارُك مخاوف الدول من تداعيات فيروس «كورونا» على الاقتصاد العالمي، فإنه يجب على الحكومات أن تتفق في هذه المرحلة للحيلولة دون وقوع انهيار قد يُحدث أضرارًا أكبر من تلك المتوقَّع أن تحدث خلال هذا العام، مع دعوة المسؤولين في الدول، خاصة المتضررة، إلى اتخاذ إجراءات مدروسة ودقيقة تفوق مجرد تخفيض الضرائب ونسبة الفوائد، هذا إن كانت لها إرادة فعلية في حماية نظامها الاقتصادي من الانهيار؛ لذلك جاءت هذه الدراسة لتجيب عن الإشكالية التالية: ما التبعات الاقتصادية لتفشي

فيروس «COVID-19» على اقتصادات الدول؟ وما السياسات والتدابير التي يجب القيام بها لحماية الاقتصاد الوطني من الانهيار؟

إن الخروج من هذه الأزمة، التي ستكون لها تداعيات اقتصادية خطيرة جدًّا على اقتصادات دول المنطقة بسبب انخفاض أسعار البترول، وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وتوقف النشاط السياحي في كل من المغرب الأقصى وتونس، يستدعي التفكير في وضع سياسات واضحة وإجرائية ملحة من طرف حكومات المنطقة تكون موحدة وسريعة تستغل كل ما هو متاح من إمكانات مادية وبشرية تضمن استقرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول.

3. إستراتيجيات دول المنطقة في إدارة أزمة الجائحة

تقوم إستراتيجية دول المنطقة على اتباع سياسات إدارة الأزمة وتجنُّب التبعات الاقتصادية الناتجة عن تفشي الفيروس، وتقوم هذه الإستراتيجية على عشرة تدابير موزعة بين القطاع المالي والنشاط الاقتصادي والاجتماعي، هي على النحو الآتي:

3. 1. السياسة المالية والسياسة النقدية

اللجوء السريع إلى تطبيق أدوات بالسياسة المالية والسياسة النقدية في هذه المرحلة:

3. 1. 1. السياسة المالية:

- تعتمد حكومات دول المنطقة على السياسة المالية بتغيير سريع لمعدلات الضرائب ومستويات الإنفاق الحكومي من أجل التأثير في الطلب المحلي على السلع والمنتجات المحلية الغذائية خاصة، لتغطية العجز المسجَّل في السلع التي تُستورد من الخارج، خاصة بعد توقُّف عدد من الرحلات الجوية والبحرية، مع ارتفاع أسعار بعض المواد الأولية التي تُستورد كذلك من الخارج.
- بالنسبة للضرائب:

أ. تخفض الضرائب المفروضة على المنتجين لتشجيعهم على الإنتاج أكثر وتغطية الطلب المحلي على سلع الاستهلاك خاصة.

ب. إلغاء جزئي لضريبة الدخل، خاصة على ذوي الدخول الضعيفة.

ج. فرض ضرائب مؤقتة على منتجي السلع الكمالية التي تتطلب عمليات استيراد لبعض المواد الخام من الخارج وبالعملة الصعبة.

د. تشجيع الإنتاج الزراعي بتخفيض الضرائب المطبقة على القطاع، خاصة منتجي المواد واسعة الاستهلاك.

3. 1. 2. الإنفاق الحكومي:

- مراجعة النفقات العمومية، وذلك بترشيد الإنفاق العمومي والاكتفاء بنفقات التسيير والحد من الإنفاق الخاص بالتجهيز والاستثمار إلا ما يتعلق بالسير العادي للمرافق العمومية والحياة الاجتماعية للمواطنين.
- تقليص الأيدي العاملة في القطاع العمومي؛ وذلك بإجبار الإحالة على عطلة نهاية السنة في هذه المرحلة.
- تسريح الموظفين الذين لا يشكِّل توقفهم عن العمل

أي مشكلة في سير النشاط بهيئات الحكومة ومؤسساتها، وتسديد رواتبهم دون العلاوات والمنح، أي الاحتفاظ بالأجر القاعدي فقط.

- تطبيق إجراء الخصم من الراتب الشهري لكل الموظفين في القطاع الحكومي لمدة تراها الحكومة مناسبة، ليتم تعويضها في فترات لاحقة للأزمة مباشرة.
- التقليص من الإنفاق المرتبط بالنشاطات الثقافية والرياضية وتوجيهه لمجابهة الأزمة.

3. 1. 3. السياسة النقدية

تتطلب الوضعية الاقتصادية لدول العالم، خاصة دول المنطقة، تطبيق إجراءات السياسة النقدية التي تُحدث أثرًا سريعًا في النشاط الاقتصادي، وهذا بتدخُّل البنوك المركزية لدول المنطقة باتخاذ التدابير التالية:

- خفض معدلات الفائدة المطبقة على القروض الممنوحة، وتشجيع المواطن برفع معدلات الفائدة الممنوحة من طرف البنوك على الادخار.
- تأجيل تسديد أقساط القروض الممنوحة من طرف البنوك بالنسبة لقروض الاستثمار.
- استهداف البنوك المركزية معدل تضخم سنويًّا لا يتجاوز 2%، ومراقبة الوضع، وإن زاد على هذه النسبة تلجأ البنوك المركزية إلى رفع معدلات الفائدة وبسرعة مماثلة لسرعة التضخم.
- تطبيق إجراءات الوفاء الآجل والعاجل (الدين) في سوق المواد الغذائية خاصة؛ لأن ما يميز هذه المرحلة هو الشح في السيولة.
- الحفاظ على مستويات السيولة النقدية في التبادل التجاري حتى تتجنَّب الحكومات ارتفاع الأسعار، فأي زيادة في الكمية النقدية في السوق تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهنا تتدخل الحكومات بفرض الوفاء عن طريق الكمبيالات التجارية وبطاقات الائتمان التجاري وتفادي التعامل بالسيولة أو تقليله، إلا بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية فقط وما يتعلق بعمليات الاستثمار الخاص.

3. 2. الحسابات السيادية

على حكومات المنطقة فتح حسابات سيادية خاصة بمواجهة الأزمة الاقتصادية، لكن مع وقف العمل بها مباشرة بعد الخروج من الأزمة، فعلى كل دول المنطقة، دون استثناء، فتح مثل هذه الحسابات السيادية الخاصة جدًّا لدى الخزينة العمومية، ويتم هذا وفق الإجراءات القانونية المعمول بها في كل دولة وبشكل سريع لتسهيل تمويل هذه الحسابات من المصادر المعول عليها، التي تقرها الحكومة من أجل مجابهة احتياجاتها المالية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي؛ بحيث تُموَّل هذه الحسابات من اقتطاعات المالية التي كانت فيما سبق موجَّهة لبعض الصناديق التي لا ترى الحكومة أنه يمكن تأجيل عملياتها في فترات لاحقة وبعيدة.

3. 3. التكفل الحكومي بتكاليف الحياة للفئات غير المصرَّح بنشاطها الاقتصادي

يشكل الاقتصاد الموازي غير المصرح في منطقة دول شمال المغرب العربي حوالي 40% من مجموع النشاط الاقتصادي، وهو يستفيد بكل الخدمات التي تقدمها الهيئات العمومية والرعاية، مع أنه

لا يسدد ضرائب عن نشاطه الاقتصادي، خاصة ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة، ولا توجد له أي اشتراكات في الصناديق الخاصة بالضمان الاجتماعي، كما أن الحكومة لا يمكنها أن تتجاهل هذه الفئة في هذا الظرف؛ إذ يجب عليها أن تتكفَّل بها بمنحها تعويضات بسبب توقيف النشاط، ولكن يجب القيام بعمليات الجرد والقيد لأنشطتها في إدارة السجل التجاري والضرائب، فهذه فرصة يجب ألَّا تفوتها الحكومة للتقليص من حجم الاقتصاد الموازي على الأقل.

3. 4. التجارة البينية بين دول المنطقة والأسواق الأفريقية

يجب على دول المنطقة توحيد الجهود في مجال التبادل التجاري وفي المواد والمنتجات، وذلك بفتح مناطق للتبادل الحر، أي: مناطق منزوعة الضرائب، تسهِّل عمليات نقل البضائع من دول المغرب العربي وإليها خاصة، والبحث عن أسواق جديدة في دول القارة الأفريقية (فلاحي، 2003).

3. 5. متابعة التحويلات المالية من الخارج وإليه ومراقبتها

على البنك المركزي أن يحث البنوك التجارية على تطبيق المتابعة والمراقبة لكل عمليات التحويل المالي من الخارج وإليه، والمساعدة في إتمام التحويلات المالية الآتية من الخارج والخاصة بالمواطنين والمؤسسات والشركات العاملة في الخارج؛ لأن عددًا من المواطنين توقفت عمليات تحويل أموالهم بسبب توقف نشاطات النقل الجوي، وكذا تعمد تعطيلها من بعض المؤسسات والهيئات في الخارج (إيسرن وآخرون، 2005).

3. 6. الإنتاج الفلاحي

تتكفل حكومات المنطقة بتقديم المساعدات اللازمة للإنتاج الزراعي، خاصة الذي يتطلب أيدي عاملة بعدد كبير، ما يسمح بامتصاص الفائض ويحد من البطالة، ويساعد في مجابهة حالات الفقر الجديدة، وتمكين القادرين على العمل بما هو متوافر من فرص العمل لهم.

3. 7. مراقبة الأسواق مع التعجيل بتطبيق الإجراءات العقابية على كل المخالفين

على الهيئات العمومية لدول المنطقة مراقبة الأسواق وكل المتعاملين، خاصة تجار الجملة والمنتجين.. وهنا لا بُدَّ من العودة إلى سيرة الرسول، صلى الله عليه وسلم، في تعامله في إدارة الأزمات؛ فيجب منع الاكتناز، وتحريم الاحتكار، وتوفير الحرية الاقتصادية لجميع المتعاملين وإعفاؤهم من الرسوم، وتحريم أساليب الغش والغرر وغيرها، وتوفير معلومات كاملة عن السلع الموجودة في السوق، وتوحيد المكاييل والموازين، وتحريم التعامل الربوي.

3. 8. تفعيل دور المجتمع المدني والجمعيات الخيرية الوطنية والمحلية.. وحتى الدولية

على حكومات المنطقة حثّ هيئاتها العمومية ومؤسساتها الخيرية (الهلال الأحمر، ووزارات التضامن والبيئة وما شابهها)، والجمعيات الخيرية والمجتمع المدني، على القيام بالدور المطلوب في مجال التكافل الاجتماعي لمساعدة الفقراء والمساكين والفئات الهشة والمحرومة (بن علي، 2018)، والذين

لا مأوى لهم، وكل مَن هو محتاج إلى المساعدة بسبب توقف نشاطه الاقتصادي بسبب إجراءات الحجر أو غير ذلك.

3. 9. ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

ينبغي إرسال تعليمات حكومية إلى كل الشركات والمؤسسات العمومية والخاصة بضرورة تبنِّي مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المعاملات، مع مباشرة إجراءات تقديم المساعدات الإنسانية للفئات الاجتماعية منعدمة الدخل، ومتابعتها من طرف هيئات عمومية مخوَّلة بذلك (بحشاشي وبوفطيمة، 2019).

3. 10. الشفافية والإفصاح عن نتائج الأعمال المرتبطة بإدارة الأزمة

إن نجاح الحكومات في إدارة تداعيات أزمة تفشي فيروس «COVID-19» يتطلب توافر معلومات دقيقة واضحة وشفَّافة يمكن أن تفيد الحكومات في اتخاذ الإجراءات المناسبة وفي وقتها المناسب، كما يجب أن تقدم الحكومات معلومات واضحة وشفافة لكل الأطراف ذات المصلحة من إدارة الأزمة حتى يكون هناك تفاعل إيجابي بين كل الأطراف، وكذلك في الوقت المناسب (Behchachi and Bouftima, 2019). أن هذه العشر محاور تمثل السياسات المقترحة لإدارة التداعيات الاقتصادية التي يمكن أن تحدث جرَّاء تفشي «COVID-19» في منطقة المغرب العربي، والتي يمكن أن تكون إستراتيجية تطبِّقها باقي المناطق والدول التي لم تسلم من هذه الجائحة.

4. الخلاصة والتوصيات

لقد أصبح من واجب الحكومات الوطنية والهيئات العمومية لدول المنطقة أن تعمل معا لمجابهة جائحة كورونا ومما سيترتب عنه من مشاكل اقتصادية واجتماعية والتي قد يصبع التعامل معها في أوقات لاحقة نتيجة السياسات المنفردة وهذا من خلال ما قدم من تدابير في متن الدراسة، كما نوصي كل القائمين العمل على:

- توحيد الجهود بين دول المنطقة في مجال مكافحة تفشي الوباء بين فئات المجتمع وخاصة في المدن الكبرى.
- تتكفل دول المنطقة بالجانب الاجتماعي للأسر الفقيرة.
- تسديد رواتب وأجور العاملين المتضررين من الحجر الصحي بالشراكة مع صناديق الضمان الاجتماعي المحتفلة، الخزينة العمومية للدولة؛
- تطبيق الإدارة الالكترونية في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للتقليل من حركة الأشخاص.
- تسهيل إجراءات التجارة الخارجية بالبنوك والموانئ، مع تمديد أجل التسديد.
- خفض معدلات الفائدة عن القروض وتأجيل تسديد أقساط القروض خلال هذه الفترة.
- تأجيل تسديد الضرائب، مع إمكانية إعادة جدولتها بالنسبة للمؤسسات والشركات التي توقفها نشاطها جزئياً أو كلياً (السياحة، النقل).

- الرقابة على سوق السلع والخدمات، للحد من المضاربة، وتجارة المنتجات المقلدة خاصة المتعلقة بصحة الإنسان.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

إيسرن، ج.، ديشباندي، ر.، فان دورن، ج. (2005). إعداد إستراتيجية لتحويل الأموال: الإرشادات موجهة للجهات المقدمة للخدمات المالية التي تراعي صالح الفقراء. تم الاسترجاع في 21 فيفري 2020. worldbank..http://documents1 /132551468330042579/org/curated/ru 334800ARABIC0OccasionalPaper-/pdf .1101ar.pdf

بحشاشي، ر.، فؤاد بوفطيمة، ف. (2019). دور الضرائب الإيكولوجية في دعم ممارسة المسؤولية البيئية والمجتمعية لدى منظمات الأعمال الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني للعلوم الإنسانية (بابير)، جامعة ألانيا علاء الدين كيكوبات، أنطاليا، تركيا، 29-31 مارس 2019، ص. 11.

صالح، ف. (2003). التحديات المستقبلية للاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد2، الجزائر.

بن علي، خ. (2018). سبل تمكين المجتمع المدني لتعزيز المسائلة والشفافية في الإدارة المحلية، مجلة الباحث، العدد 05، أفريل 2018، الجزائر، ص. 80. تم الاسترجاع في 13 مارس 2020 من https://www.asjp.cerist.dz/en/arti- .6408/cle

المراجع الأجنبية

Behchachi, R. and Bouftima, F. (2019). The Importance of Governance In Achieving Disclosure And Transparency In The Financial Reports Of Commercial banks. Route Educational and Social Science Journal, 6, 235.

Received 15 May. 2020; Accepted 22 May. 2020; Available Online 01 Oct. 2020

Keywords: *Security Studies, Coronavirus (COVID-19), Economic Consequences, Sovereign Funds.*

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، فيروس كورونا، التداعيات الاقتصادية، الحسابات السيادية.

*** Corresponding Author:** *Rabah Behchachi*

Email: *Yasinlg25@yahoo.fr*

doi: 10.26735/FLJM8872

Production and hosting by NAUSS